تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

البلديات وإتحاداتها بين الحياة والموت المحتّم لا مشاريع وزيادات الرواتب في سجلات النسيان

تعاني البلديات واتحاداتها من الترهل جراء المشكلات المالية والادارية والامكانات الضئيلة للتصدي لاعباء جديدة. ويبدو السؤال عن المشاريع المنوي القيام بها مثيرا للسخرية في ظل الاوضاع المتردية. بالكاد يتمكن الموظفون من تحصيل رواتبهم التي بقيت متدنية جدا، والتي تتاكل قيمتها المادية مع تدهور العملة. فغاب التخطيط والغيت مشاريع كثيرة كليا

منذ العام 2019 ازداد وضع البلديات سوءا وانعكس سلبا على دفع رواتب الموظفين بعدما قيد العمل البلدي ورموا عليه اثقالا لا يمكن احتمالها. البلديات هي آخر الادارات التي استمرت على الرغم من الازمات التي ضربت لبنان. وسط هذا التململ الواضح، سؤال يطرح نفسه هل ستستبدل البلديات بمرجعيات اخرى، وهي المرجع الوحيد امام المواطن؟ مع العلم انها لا تشكل اي عبء على الدولة، كونها تؤمن نفقاتها بنفسها. اما الاتحادات فتلحقها الضائقة المادية ايضا بحيث لا تتمكن من دفع الزيادات التي تقرها الحكومة. الموظفون يوقعون على سجل الرواتب، لكنهم لا يقبضونها، بحيث تذهب مباشرة بدل خدمات ورسوم. اما المصاريف اليومية فيؤمنها الموظف من عمل اضافي بعد دوامه، وفي ايام الاجازة. الاعتصامات والتوقف عن العمل لم تف بالغرض المطلوب، ولم يصل احد الى مراده، فيما بقي شعارهم "خذ المتيسر وطالب بالمتعسر". "الامن العام" حاورت رئيس اتحاد بلديات ساحل المتن الجنوبي ريمون سمعان ومديرة الادارات والمجالس المحلية بالتكليف فاتن ابوالحسن لتسليط الضوء على البلديات واتحاداتها والانجازات التي تم القيام بها.

سمعان: لا مصادر دعم او تمويل

■ ما المصاعب التي تواجهها البلديات في الظروف الراهنة؟

□ بالكاد نستطيع دفع رواتب موظفينا. نعاني كثيرا والاوضاع صعبة. تقتصر اعمال البلديات على توفير النظافة وقليل من تشذيب الحدائق وترقيع الحفر، فيما الجميع يعيش حالة وجوم وترقب، فالنقص في التمويل ادى الى وقف ورش العمل. ان "ادارة الظهر" من المسؤولين مستغربة ومستهجنة ومدانة. في الوقت الذي تمنح السلف وتقر الزيادات لفئات اقل حاجة وتاثيرا في المجتمع بوظائفها وادوارها، لم يستنفروا ولو لمرة واحدة لتلبية حاجات البلديات واتحاداتها وعمالها.

■ ما هو الموضوع الذي يقلقكم اليوم وتتمنون انجازه؟

□ ما يقلقني هو موضوع النفايات التي نعاني منها منذ مدة، وانا ارى ان الحل الامثل لهذه المعضلة هو انشاء المحارق. اني مقتنع بهذا الحل وما زلت مصرا عليه، على الرغم من كل الاعتراضات التي تواجهه. في هذا السياق، اريد ان اؤكد اننا ذهبنا الى باريس وقضينا يوما كاملا في المحرقة الفرنسية واكتشفنا ان لا حلول لأزمة النفايات في لبنان الا بالمحارق، شرط ان يشرف الاتحاد الاوروبي على التنفيذ، ويساعدنا في التمويل. اشير ايضا الى انه اذا تم تطبيق هذا المشروع، فسيكون هناك حل دائم للسنوات الثلاثين المقبلة، علما ان لبنان سيحتاج فقط الى اربع محارق كبيرة. ما اود الاضاءة عليه، اننا سئمنا الحلول الموقتة التي تزيد من وطأة الازمة بدل تخفيفها، وفي رأيي الشخصي ان هذا الحل هو الانسب وبذلك تكون النتيجة مضمونة، لأن كل دول العالم المتقدمة والمتطورة تعتمد هذه الطريقة، لكن بشروط صحية وبيئية مدروسة ووفقا للمعايير المطلوبة. قبل بداية الازمة، كانت الدولة مسؤولة عن تأمين المطامر او المعامل وتقوم البلديات بجمع النفايات من الشوارع والمنازل وتنقلها الى المكبات، لتتولى بعدها الدولة مسؤولية معالجتها. من هنا، نأمل في اعتماد المحارق كوسيلة للتخلص من النفايات، لانه يجب اتخاذ قرار جازم وفعال. اكرر ان المحارق هي الاجدى، في حين ان الامور الاخرى تبقى تفاصيل تحل تلقائيا عند الانتهاء من المشاكل الكبرى بشكل نهائي.

> **الدولة غائبة عن تأمين مستحقاتنا ونحن نعاني**

■ ما هي مصادر الدعم لتنفيذ المشاريع على صعيد الاتحاد، وما هي الصعوبات التي تواجهكم؟

□ لا توجد اي مصادر دعم حاليا، فنحن لا نستطيع ان نؤمن احتياجاتنا في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها البلد. بالكاد نستطيع تأمين رواتب الموظفين، لأن الدولة تأخذ الضرائب من الناس لكنها لا تأخذ في الاعتبار البلديات واتحاداتها. ثمة مماطلة وتقصير ونحن نعاني جدا. تكمن التحديات التي تواجهنا في الوضع المالي وانهيار العملة الوطنية، في ظل غياب الدولة وعدم قدرتها على دفع المستحقات. هكذا يضرب الشلل مختلف قطاعاتها ليس فقط على المستوى الخدماتي، بل يتخطاه الى عدم امكانية حصول المواطنين على المستلزمات الضرورية. اذا تواجه البلديات، بشكل عام نقصا في السيولة، وعدم تحويل مستحقات الصندوق البلدي المستقل، ومشاكل الصرف الصحي، وازمة النفايات المتمثلة بعدم وجود حل دائم للازمة.

■ ماذا قدم لكم مشروع "التمكين البلدي"؟

□ لم يتم تقديم اي دعم مالي من هذا المشروع لاتحادنا من اجل انجاز ما تعلمناه من خلال الدورات التدريبية التي قمنا بها، ولا توجد الان اي انجازات او مشاريع مستقبلية. فنحن نكتفي فقط بتسيير اعمال المواطنين وتأمين الاحتياجات. انني اعمل ما في وسعي للحفاظ على ما قمنا به في الفترات السابقة، واطلق صرخة وجع وألم، فالعجز مستمر ولا احد يسأل، واني ارى ان الامور ذاهبة الى الانحدار في المجالات كافة.

رئيس اتحاد بلديات ساحل المتن الجنوبي ريمون سمعان.

ابوالحسن: لا مشاريع بالشراكة مع الوزارة

■ ما المهمات التي تقوم بها المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية؟

□ تم تحديد مهمة المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية في البنود 28-43 من المرسوم رقم 4082 الصادر في 14 تشرين الاول 2000 وهي مساندة الوزارة في تطبيق احكام قانون البلديات الصادر عام 1977 والتعديلات التي اجريت عليه. تلعب المديرية دورا حاسما في دعم البلديات، لاسيما التوجيه وبناء القدرات، وتنخرط في مسار جديد لتعزيز بما يتماشى مع مبادئ الكفاية والمساءلة والتركيز على خدمة المواطن. المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية تتولى متابعة القوانين والانظمة المتعلقة بشؤون البلديات واتحاداتها. وهي تعمل على اقتراح الخطط واعداد الدراسات الايلة الى الانماء المحلي وتوسيع مشاركة المواطنين فيها ودرس القرارات البلدية، كما الاشراف على اعمال الرقابة. كذلك تساهم ايضا في تبسيط الاجراءات وتسريعها وتطوير الانظمة، مما يسهل عملية التخطيط للمستقبل برؤية واضحة.

■ ماذا عن مشروع "التمكين البلدي" لدعم البلديات واتحاداتها؟

□ ان "التمكين البلدي" عبارة عن مشروع مشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية. جرى تنفيذه بالشراكة مع وزارة الداخلية والبلديات بتمويل من الاتحاد الاوروبي من خلال الصندوق الائتماني بهدف الاستجابة للازمة السورية، وتعزيز صمود السلطات المحلية الطويل الامد في لبنان والمجتمعات المضيفة للنازحين والاشخاص المتأثرين بالنزوح السوري. كما تم العمل مع ثلاثة اتحادات، الفيحاء وقضاء صور والمتن الشمالي الساحلي والاوسط، وعدد من البلديات، من خلال دعم مشاريع تنموية واقتصادية ومحلية. وقد تعاونت البلديات والاتحادات المختارة مع الشباب والمجتمع المدني، وشاركت في جلسات تدريب وتوجيه مكثفة عبر الانترنت حول تطوير الاقتراحات. تم تمكين البلديات ذات القدرات المختلفة من التنافس في هذه العملية. كما ادى النهج المعتمد الى تطوير المهارات الفنية اللازمة ووضعت اقتراحات قوية تؤدي الى جذب التمويل الخارجي للمشاريع المستقبلية، واتيحت ايضا الفرصة لتعزيز الادارة المالية والبشرية والمكننة والشفافية.

■ اين مكامن الضعف والقوة في مشروع دعم البلديات؟

□ قام مشروع التمكين البلدي باختيار عدد من البلديات وقدم المزيد من الدعم لتطوير اقتراح كامل من خلال التدريب والتطبيق العملي. لقد ادى ذلك الى انجاز مشاريع جيدة. في هذا السياق، عزز قدرة البلديات لتحديد تطوير الافكار التي تستجيب للاحتياجات المحلية. كما وثقت عملية التدريب والتوجيه بهدف افادة الجميع وليس فقط البلديات المشاركة ضمن هذا النشاط. لقد طور دور المكاتب الفنية بشكل عام، وتم دعم تكرار النموذج واستدامته على المدى الطويل، الا ان الظروف التي مرت على لبنان بدءا من ◀

◄ كورونا الى الازمة الاقتصادية، اخرت انجاز بعض المشاريع المتفق عليها.

■ ما هي المشكلات التي تعترضكم بعد التمديد للمجالس البلدية والاختيارية خصوصا لجهة البلديات المنحلة، وما هي المشاريع التي تقومون بها؟

□ يتولى القائمقام او رئيس القسم الاصيل في القضاء والمحافظ او امين السر العام في مركز المحافظة، مهام البلديات المنحلة. نحن نقوم بواجباتنا على اكمل وجه. لكن، ما اود الاضاءة عليه هو ان البلديات تعاني من فقدان التجهيزات والامدادات المالية، اسوة بكل ادارات الدولة. تعمل المديرية العامة على انشاء موقع الكتروني يتم اطلاقه قريبا. اضف الى ذلك، هناك الخط الساخن الذي يسمح للبلديات والمخاتير بالتواصل مع المديرية من خلال تطبيق واتساب للاستفسار عن معاملاتهم.

> **تعاني البلديات من فقدان التجهيزات والامدادات المالية**

■ كيف يؤمن التمويل للمشاريع المستقبلية، ومن هي الجهات المانحة؟

□ يوجد العديد من المشاريع التي تنفذ من الجهات المانحة مع البلديات مباشرة (USAID, UNICEF, UNDP, UN-Habitat) وغيرها. بعضها ينسق مع وزارة الداخلية والبلديات ومع المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية، وبعضها لا يفعل. لا يوجد حاليا مشروع ينفذ بالشراكة مع الوزارة كمشروع "الدعم البلدي" الذي انتهت فترة تنفيذه في 2024/3/31. لكن البلديات عموما، وتحديدا بعد الانهيار الذي يعصف بلبنان منذ خريف 2019، تعاني من شح مالي كبير، وبعضها يشكو من العجز مما اعاقها في تأدية دورها الانمائي وغيب المشاريع نتيجة تراجع الاقبال على المناقصات التي تعلنها.

مديرة الادارات والمجالس المحلية بالتكليف فاتن ابوالحسن.

بعض مهمات المجالس البلدية

- اقرار الميزانية العمومية والموازنة السنوية للبلدية وتصديقها من الوزير.
- اعداد الخطط الاستراتيجية والتنموية واعداد دليل احتياجات منطقة البلدية واولوياتها ورفعها الى المجلس التنفيذي.
- اعداد البرامج ومتابعة تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية.
- اقرار المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على سكان منطقة البلدية.
- تخطيط البلدية وفتح شوارع والغائها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعبيدها.
- التنسيق لانشاء شبكات الصرف الصحي وانشاء دورات المياه وادارتها ومراقبتها.
- انشاء الاسواق العامة وتنظيمها وتعيين انواع البضائع التي تباع في كل منها او حظر بيعها خارجها.
- تنظيم الحرف والصناعات وتعيين اماكن لكل صنف ومراقبة المحلات.
- تطوير شبكات النقل العام، انشاء مواقف مركبات النقل، تحديد مقدار تعرفتها ضمن حدود البلدية.
- انشاء الساحات والحدائق والمتنزهات والاماكن المخصصة للسباحة.
- اتخاذ الاحتياطات لمنع اضرار الفيضانات والسيول والثلوج، والمساهمة في اغاثة منكوبي الحرائق والفيضانات والزلازل، واتخاذ الاجراءات للمحافظة على ارواح المواطنين.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تفشي الاوبئة بين الناس، والمساهمة في تنفيذ اعمال ومشاريع المستشفيات العامة والمراكز الصحية.
- انشاء المتاحف والمكتبات العامة والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والفنية.
- انشاء المسالخ واسواق بيع الحيوانات والمواشي والطيور وفحص المعد منها للذبح.
- تدوير النفايات ومعالجتها واتلافها وتحديد بدلاتها.